الحقوق

الجزء ١ — السنة ٤

مجلة [illegible]

تشرين الثاني سنة ١٩٢٢

الموضوعات الحقوقية

القضاء في فلسطين

يبدأ عهد استقلال القضاء في فلسطين بعد الاحتلال البريطاني منذ ان تولى سعادة قاضي القضاة السابق منصبه في هذه البلاد .

اما قبل ذلك فقد كان القضاء في فلسطين في حالة لا تطمئن لها الخواطر حيث كان اكثر القضاة البريطانيين من رجال الجيش الذين لم يمارسوا القضاء . وكان كل منهم يتمتع بسلطة تشبه السلطة التي يتمتع بها الامراء المستبدون اذ كان لكل منهم حق التشريع في منطقته والتدخل في احكام غيره من القضاة الوطنيين وله ان ينزع ارضاً او ملكاً من شخص وان يسلمها لآخر دون اي محاكمة وان يمنع تنفيذ اي حكم اصبح مبرماً وان يبطل اي حكم من احكام [illegible] وان يمنع القضاة الذين تحت رئاسته بان لا يصدروا الاحكام الا [illegible] ذلك من السلطة [illegible] من [illegible]

كما انه كان [illegible] حق الاشراف على الحاكم [illegible] وقف الاجراءات في اي قضية من القضايا المدنية والجزائية [illegible] حق فصل المسائل [illegible]

ولا انسى ما حييت الامر الذي اصدره احد اولئك القضاة الانكليز في ذلك العهد الى قضاة الصلح [illegible] به من اسقاط دعاوى الضرب العادي [illegible] وذلك بناء على شكوى دائرة البوليس [illegible] في التحقيق [illegible] في حالة اسقاط الدعوى بمصالحة المتخاصمين . ولا يكتفي هذا القاضي باعطاء هذا الامر الذي يخالف فيه حكم القانون بل [illegible] من الاحكام السابقة التي [illegible] الاحكام . كما ان قاضياً آخر اصدر امراً لحكام الصلح [illegible] من ان [illegible] التحقيق . الى غير ذلك من الاوامر المخالفة [illegible] الاوامر [illegible] التي كان يصدرها القضاة [illegible] الاوامر التي كان يصدرها [illegible] صفحات هذه المجلة .

وقد كانت السلطة التي يتمتع بها [illegible] في ذلك الحين سلطة هادمة لاستقلال القضاء ايضاً اذ كان من حقه [illegible] القضاة [illegible] القضايا التي بين ايديهم

او في قضية معينة وله ان يفسر لهم القانون ويرغمهم على العمل بتفسيره ٠

وقد كان عزل القضاة الوطنيين وطردهم من وظائفهم من ابسط الامور وكانت تكفي لذلك اشارة بسيطة تعطى من القاضي الانكليزي او من الحاكم العسكري وكان لا منزلة للقضاة الوطنيين عند زملائهم البريطانيين وان حادثة حلق قاضي الاستئناف العليا لمدعي عام نابلس ومحاولة ضربه اياه بالكرباج على مرأى من الجمهور خطأ بسيط يتعلق بعدم احضار جميع الشهود في قضية من القضايا الجنائية وتخليص المدعي العام نفسه من الضرب بالهروب من امامه وبالاستقالة من الوظيفة بعد ذلك مما يصور الحالة الاليمة التي كان يعانيها القضاة ورجال النيابة الوطنيون في ذلك الدور ٠

والحاصل ان هذا العهد الذي دام نحو سنتين في فلسطين كان من اشأم الادوار على القضاة الوطنيين وعلى المتقاضين ٠ وقد انتهى هذا الدور باحداث وظيفة قاضي القضاة وبتولي سعادة قاضي القضاة السابق هذا المنصب واول عمل عمله هذا القاضي العظيم ذو الارادة الحديدية قضاؤه على سلطة السكرتير القضائي وابطاله العمل باوامره التي كان يبلغها الى الحاكم ومنعه الحكام العسكريين الاداريين من التدخل في امور القضاء ومن الاشتغال به ومراعاته لكرامة القضاة الوطنيين وجعله عزلهم ونصبهم تبعاً لقواعد معقولة نوعاً ما ٠ ولم يتوفق قاضي القضاء لاجراء كل هذه التحسينات في القضاء بالهين اللين بل انه قد لاقى مقاومة كبيرة ممن ذاقوا لذة السيطرة على الحاكم وصعب عليهم التخلص عنها ولكن شدة عزمه وجرأته الادبية مكنتاه من ان يقضي على كل مقاومة اعترضته في سبيل تحرير القضاء في فلسطين وان يرغم المقاومين على ان يذعنوا صاغرين امام ارادته الحديدية ٠

ويبتدئ بعد هذا الدور الذهبي للقضاء في فلسطين فقد اثبت فيه القضاة البريطانيون والوطنيون انهم من خيرة رجال القضاء في العالم بما امتازوا به من ضمير ووجدان طاهر وقد انضم الى القضاة الانكليز في ذلك الحين قاضيان من خيرة القضاة وهما المستر كوبلند والمستر ... فاعتز بهما القضاء الفلسطيني ٠

والقضاء في فلسطين في هذا الدور صحائف خالدة بيضاء نقية اثبت القضاء الفلسطيني المحافظ في هذا ... عدم ... وملاءمة ... الحكومة عند حدها في كل امر لم تكن فيه على حق ... الوحيد ... كيد الحاكمين والقوة الرهيبة المسلطة على كل عات جبار ٠ وصار الفلسطينيون ينظرون اليه نظرة ثقة واطمئنان ولو كان القضاء في فلسطين على غير الحال لكانت الحالة السياسية في البلاد على غير ما هي عليه الان ولكانت مقاومة الانتداب اشد كثيراً مما هي فاذا ... القضاء في فلسطين ... كبير على الحكومة في توطيد مركزها وتخفيف تذمر الشعب من الانتداب ٠

كيف لا وهو المصلح خطيئاتها والملجأ الوحيد عن سيئاتها بل هو الوسيط العادل والحكم المنصف بين الحكومة والشعب ٠

فان ينس الشعب الفلسطيني الحكم العادل الذي اصدرته محكمة العدل العليا في قضية مياه

ارهاص ومنه ورفضها العمل بقانون سنته الحكومة ، وقولها عنه في قرارها انه قانون ظالم يسلب الشعب حقوقه المدنية ، وانه يخالف العهد الذي قطعته الحكومة الانكليزية على نفسها لاهالي البلاد .

ولن ينسى حكمه بفسخ انتخابات المجلس الاسلامي الذي تلاعب بها انصار المجلس تلاعباً معيباً فخلصت البلاد بذلك الحكم العادل من كارثة عظمى .

ولن ينسى حكم القاضي النزيه المستر كوبلند ورفيقه ماجد بك عبد الهادي في قضية انتخابات المجلس التي اقامتها الحكومة لارهاب اهالي فلسطين وارغامهم على الاشتراك في انتخابات المجلس التشريعي وعلى قبول الدستور الذي فرضته الحكومة على الشعب فرضاً . ولن ينسى حكم القاضي المشار اليه ايضاً في القضايا التي اقامتها الحكومة على صاحب جريدة فلسطين [illegible] على الصحيفة الوطنية المخلصة .

ولن ينسى المستر وب (وهو القاضي الانكليزي [illegible] جاء الى هذه البلاد) وزميليه القاضيين الوطنيين عزت بك عمر وصدقي بك الدجاني في قضية جليل افندي عبد الرحمن تلك القضية التي حاكتها الايادي الاثيمة للنيل من كرامته واثرت سمعة رجال [illegible] فكانت حكمهم في تلك القضية دوي عظيم ارتجت له انحاء فلسطين من اقصاها الى اقصاها وفرح له الشعب اشد الفرح [illegible] دوائر البوليس فلسطين ذعراً شديداً وكان من نتائجه ان خف ظلم رجال البوليس في البلاد .

ولن ينسى لهؤلاء القضاة [illegible] حكمهم في قضية [illegible] الذي [illegible] نزاهة البعض من ضباط البوليس ورجال الادارة [illegible] من التعذيبات [illegible] الاعتداءات التي تقع من قبل البوليس على الاهالي [illegible] عن اعتداء [illegible] رجال البوليس [illegible] مجرمون) .

ولقد اشتهر من القضاة الوطنيين بالنزاهة [illegible] والاستقلال في الرأي [illegible] عبد الهادي [illegible] الشرعية في قضية [illegible] من اهالي [illegible] بتدبير ثورة ضد الحكومة [illegible] الذي يرجع في قيمة عمل هذا القاضي العبقري الذي وصل في مدة وجيزة من جدارته [illegible] الى كرسي عال من كراسي القضاء [illegible] الاستقلال في الرأي [illegible] الشريف حين كانت السلطة العسكرية مسيطرة على البلاد ، كان الحكام العسكريين حق [illegible] الاشارة من الحاكم العسكري او رئيس المحكمة [illegible] القاضي [illegible] الشعب [illegible] في الحكم على [illegible] من عذاب الموت .

ولقد اشتهر ايضاً من القضاة الوطنيين [illegible] محكمة الاستئناف العليا ماجد بك عبد الهادي ، وميخائيل افندي [illegible] من قضاة المحاكم [illegible] محاكم الاراضي

[illegible] القضاة الانكليز المستر كوري والمستر وب والمستر كوبلند والمستر [illegible] الاخبار

والاصابة في الاحكام وانهم والحق يقال من خيرة القضاة الذين يحق للقضاء ان يفخر بهم ٠

ولكن وان كنا في حالة نحمد عليها من جهة استقلال القضاء ونزاهته فلسنا كذلك من جهة التنظيم القضائي ومن جهة وحدة الاحكام في البلاد فقد الغيت محاكم التمييز وقصرت درجات المحاكم على درجتين فقط وجعلت بعض الاحكام قطعية غير قابلة للاستئناف فلا يجد المتظلم مرجعاً يرجع اليه لرفع ظلامته ٠ كما ان طريق التدقيق الذي فتح هو تحت رحمة المراجعة في الاكثر فلا فائدة تستفاد منها كما ان عدم توحيد مرجع الاستئناف وجعل استئناف الاحكام الصلحية تابعاً للمحاكم المركزية ولمحاكم الاراضي جعل في البلاد ست محاكم استئنافية في وقت واحد كل منها تجتهد اجتهاداً مخالفاً لاجتهاد المحاكم الاخرى فما تجتهده محكمة مركزية يافا في مسئلة قانونية تجتهد بخلافه محكمة مركزية حيفا ٠ ويا ليت المسئلة مقتصرة على ذلك فان اشغال هذه المحاكم كثيرة فمن فصل دعاوي حقوقية الى فصل دعاوي جنح الى فصل دعاوي جناية بحيث لا يبقى لديها من الوقت متسع لتدقيق القضايا الاستئنافية التي ترفع اليها حتى اصبحت وظائفها الاستئنافية عبارة عن تصديق الاحكام التي تستأنف اليها لعدم استطاعتها تدقيق ملفات القضايا التي تستأنف اليها ٠

اما محكمة الاستئناف العليا فبدلا من ان تكون المحكمة الاستئنافية الوحيدة في البلاد او بالاحرى بدلا من ان يلغى طريق الاستئناف في البلاد ويستعاض عنه بمحكمة نقض وابرام واحدة منقسمة الى دائرتين دائرة مدنية ودائرة جزائية فقد جعلت دائرتين تشتغل كل منها بالقضايا المدنية والجزائية معاً والحال ان وجود دائرتين لمحكمة الاستئناف تشتغل كل منها نفس الشغل الذي تشتغل به الدائرة الاخرى يوجب حصول اختلاف في الاجتهاد في المسائل القانونية فما تبرمه احدى تينك الهيئتين تنقض مثيله الهيئة الاخرى ولذلك كان قسم كبير من احكام هذه المحكمة مناقضاً لاحكامها الاخرى فبينما تقرر هذه المحكمة بان ليس لمحكمة الاستئناف فسخ الحكم من جهة الدلائل تقرر في قضية اخرى فسخ الحكم للسبب المذكور ٠

وبينما انها تعد وجود المال المسروق وحده ليس بدليل كاف لاثبات السرقة في قضية تعده كافياً لاثبات ذلك في قضية اخرى وبينما انها تعد النواقص الاصولية غير موجبة لفسخ الحكم تعدها موجبة في قضية اخرى ٠ وبينما تمنع المحامي من ان يتكلم عن ضعف الدلائل في احدى القضايا الجزائية تسمح له بالتكلم في القضية الاخرى ، كما انه يؤخذ عليها ايضاً اكثارها من تصديق الاحكام وتنصيبها نفسها مدافعة عن الحكم الابتدائي واحراجها موقف المحامي المستأنف بكثرة الاعتراضات الى درجة يكون معها المحامي المستأنف عليه في غنى عن الاجابة على اعتراضات المستأنف حيث يتولى قضاة المحكمة الاستئنافية هذه المهمة عنه والحال ان اشتراك قضاة المحكمة في المناقشة مما يضر في مصلحة العدالة لان من عادة الانسان ان يتحيز لرأيه وان يرغب في تأييد اعتراضه فكان من الواجب على القضاة المحافظة على الحياد وعدم الاشتراك في المناقشة كي لا يكونوا عرضة للتأثر من الاشتراك فيها وحتى لا يصبحوا اخصاماً بدلا من ان يكونوا قضاة ٠

هذا واني حباً بانتظام سير الاحكام ولضمان جريان العدل ورغبة في استكمال اسباب التحسن

الوارد اقترح على الحكومة العمل على ادخال الاصلاحات الآتية :

(١) ان يوكل وضع القوانين الى لجنة من رجال القانون مؤلفة من الانكليز والوطنيين وان تعيد هذه اللجنة النظر في جميع القوانين التي سنت في عهد الانتداب وان تهذبها وان تزيل الغموض والابهام الموجود فيها .

(٢) ان يلغى طريق الاستئناف ويستعاض عنه بطريق التمييز وان تجعل كل قضية كبيرة وصغيرة قابلة للتمييز .

(٣) ان تشكل محكمة التمييز من دائرتين او ثلاث ويكون لكل منها اختصاص في نوع من القضايا فتكون احداها لاستئناف الدعاوي الجزائية والاخرى لاستئناف الدعاوي المدنية والثالثة لاستئناف دعاوي الاراضي .

(٤) ان تكون المرافعة في محكمة التمييز شفاهاً في كل قضية تزيد قيمتها عن خمسين جنيهاً او يكون الحكم بالحبس زائداً على ستة اشهر او في حالة اداء المستأنف خمسة جنيهات رسماً لمحكمة الاستئناف في القضايا التي يقل الحكم فيها عن ذلك . اما القضايا الاخرى فتكون المرافعة فيها تحريرياً بين الاخصام .

(٥) ان تكون لمحكمة التمييز صلاحية اوسع في نقض الاحكام وان تطبق نظرية حق المحاكمة الابتدائية في تقدير الدلائل عن شكلها الحالي ويؤخذ في ذلك بنظرية محكمة التمييز العثمانية المتوسطة .

فيسحب النقد المصري ويوضع النقد الفلسطيني موضع التداول بدلا منه في خلال بضعة اشهر تقدم التسهيلات فيها لكل انسان لاستبدال النقد القديم بالنقد الجديد حسب الاسعار القانونية ويعلن عن هذه التسهيلات في حينه . ولا يعتبر النقد المصري عند انتهاء مدة الاستبدال نقداً قانونياً بل يكون النقد الجديد فقط النقد القانوني .

وسيعيد مجلس النقد الفلسطيني النقد المصري الذي يجري استبداله كما ذكر اعلاه الى مصر حيث يبيعه بما يساوي قيمته بالنقد الانكليزي وبعد ذلك يقوم المجلس بواسطة [illegible] النقد لشراء او بيع النقد الفلسطيني بالقدر الذي [illegible] انكليزية [illegible] جنيه فلسطيني بجنيه انكليزي وذلك بصورة صحيحة [illegible] ويكون الجنيه الفلسطيني [illegible] الجنيه الانكليزي .

ولا يرغب المجلس في التعرض لاعمال المصارف وغيرها من مؤسسات [illegible] شاطئ اعمال [illegible] فهو لا يتعامل بمبالغ تقل عن [illegible] جنيه [illegible] من الاموال [illegible] جنيه انكليزي واحد في لندن [illegible] كل جنيه فلسطيني [illegible] في القدس .

ان حكومة فلسطين [illegible] النقد الجديد [illegible] ان [illegible] الا [illegible] النقد [illegible] من الغايات الرئيسية لاصدار النقد الجديد [illegible] من النقد المتداول في فلسطين [illegible] في الوقت الحاضر يؤول ما يعود من الربح من النقد المصري المتداول في فلسطين الى مصر ويستمر المجلس [illegible] بدفع جميع دخله [illegible] سداد المصاريف [illegible] من مبالغ التحويل الاحتياطية الى حكومة فلسطين لاضافة ايراداتها .

تكون قطع النقود الجديدة حسبما هو مبين ادناه

الفئة	قطر القطعة بالمليمتر
١ مل برونز	٢١
٢ ملان	٢٨
٥ ملات نيكل برونز مثقوبة	٢٠
١٠ ملات [illegible]	٢٧
٢٠ ملا	٣٠،٥
٥٠ ملا فضة	٢٣،٦
١٠٠ ملا	٢٩

اما الاوراق النقدية فتكون من الفئة والحجم الآتي ذكرهما

الفئة	الحجم	
	انش	ملمة
٥٠٠ مل	٥ ل ٣	١٢٧ ل ٧٦
نصف جنيه فلسطيني	٦ ٣/١٠ ل ٣ ٣/١٠	١٦٥ ل ٨٩
٥ جنيهات فلسطينية	٧ ٣/١٠ ل ٤	١٩١ ل ١٠٣
١٠ جنيهات فلسطينية	٧ ٣/١٠ ل ٤	١٩١ ل ١٠٣
٥٠ جنيهاً فلسطينياً	٧ ٣/١٠ ل ٤	١٩١ ل ١٠٣
١٠٠ جنيه فلسطيني	٧ ٣/١٠ ل ٤	١٩١ ل ١٠٣

وسينقش على جانبي النقود والاوراق النقدية قيمة كل منها باللغات الرسمية الثلاث اي الانكليزية والعربية والعبرية

س · س · دافس

تشرين الاول سنة ١٩٢٧ رقيب النقد

هذه النقود الجديدة قد كان لها مضاراً . فمن فوائدها انها تسد الفراغ الذي يحدثه فقدان المال في البلاد فضلاً عن ان التعامل بها يترك مجالاً اوسع لاستثمار الذهب والفضة في غير المداولة بها اما مضارها ، فعدم مراقبة الحكومة اذا كانت هي التي اصدرتها القدر اللازم للبلاد من الورق النقدي واصدارها ما لا تحتاج اليه البلاد من الكميات ، ولا تتحمله اقتصادياتها فتحط بذلك قيمة النقد كما وقع في عهد الدولة العثمانية اثناء الحرب العامة فصعدت الامور المالية في البلاد اي تعقد واصبحت المعيشة شاقة جداً لان سعر النقد كان لا يستقر على حال صعوداً وهبوطاً وحصل ارتفاع في الحاجيات بسبب هبوط قيمة الورق النقدي في البلاد واصبح للحاجيات سعران سعر لحاملها الورق وسعر لحامل النقد المعدني الرفيع سعر الكمبيو وسعر الذهب وبالاجمال كانت البلاد في ازمة مالية وعسر شديد .

على ان الحكومة الانكليزية التزمت جانب الحكمة في اصدارها الاوراق النقدية وراعت اقتصاديات البلاد وما تتحمله ولا شك ان الاوراق النقدية تسد الفراغ الذي احدثه فقدان النقود الذهبية كما قلنا وتخرج البلاد من ازمة النقود المعدنية وقد كان رأي الحكومة سديداً في العمل على تخليص فلسطين من العملة المصرية لانها قد جلبت لفلسطين خسارة مالية كبيرة وحال دون تقدمها من الازمات الاقتصادية والسياسية التي قد تجر عليها عسراً لا سمح الله .

والذي يتبادر الى الذهن ان الحكومة قد احسنت صنعاً في اصدارها نقوداً لفلسطين والذي نتمناه ان نظل ثابتة على ما احدثته من عملة ولا تعود الى التدخل في شؤون المجلس الذي عهد اليه باصدار نقد لفلسطين لان الحكومات في الغالب لا يكون تدخلها حسناً في هذا الشأن .